.

المقدمة العامة:

ان التنمية المستدامة للدمننا في الوقت الراهن تعتبر من قضايا الساعة لمدى أهميتها فهي خيار لابد منه لمواكبة التطورات الحاصلة في المجال العمراني وان كان قد سبق اليها من عمرو مدننا الصحراوية القديمة.

تفتقر التوسعات العمرانية الحديثة الى معايير الاستدامة من حيث الاستغلال المفرط للمجال بالإضافة الى تدهورها وعدم كفاءتها والسبب في ذلك هو عدم الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل بيئة فالاستدامة تحصل بداية من استخدام مواد البناء حسب خصوصيات كل بيئة وكيفيات استخدام التضليل و التشميس ....لكن في الواقع نجد العكس تماما من اهمال لمعايير للاستدامة منها الاستخدام المفرط للخرسانة والتي لا تعتبر مادة مستدامة لان استعمالها يستوجب التحكم في المناخ بالاستخدام المفرط للطاقة من تسخين وتبريد دون الاستفادة من التقنيات الناجحة من خلال استخدام المواد المحلية ،دون ان ننسى السبب الثاني والذي اجده رئيسيا الا وهو الجانب القانوني المغيب تماما او بالأحرى هو شكلي فقط ،(طغيان عدم المسؤولية وعدم الصرامة في تطبيق القوانين).

ان التوسعات العمرانية التي تشهدها المدن الجزائرية وخاصة الصحراوية منها اليوم لم تجد الطريقة المثلى للتوفيق بين الطلب المتزايد على السكن ومبادئ التنمية المستدامة فأصبحت تفقد تدريجيا طابعها الخاص من جهة ومن جهة أخرى ادخلت السلطات المختصة في دوامة التساهل في تطبيق القانون ، فبذلك أصبحت تدريجيا لا تطبق القانون العمراني كما يجب وبالتالي وقعت في خطا النمط العمراني والمعماري الموحد (كامل التراب الوطني) مهملة خصائص كل منطقة، بالإضافة الى رداءة المنتوج العمراني الجزائري، فمن اهم الانعكاسات التي انجرت عن ذلك:

- ✓ فقدان المنطقة خصوصياتها العمرانية.
- ✓ تشوه الواجهات كتحصيل حاصل للتدخلات الحاصلة (عدم احترام مبدا الحرمة).
- ✓ دخول عادات جديدة على المجتمع الصحراوي.
- ✓ عدم احترام المواطن للقانون،(فقدان السلطات سمة الردع).
- ✓ عدم قدرة السلطات على تطبيق القانون بعد ماتدهور الوضع.

.

قد أكد المختصون في المجال العمراني الأصيل لاسيما الدارسين للعمران القديم للجزائر ان النمط العمراني للمدن الصحراوية التي على شكل قصور يعد أفضل مثال يوضح تطبيق القواعد الاستدامة لان استعمالها يستوجب استخدام اقل للطاقة من تسخين وتبريد. بالإضافة الى التفاعل المتوازن بين الموارد المتوفرة والقيم الاجتماعية وعادات وتقاليد المجتمع فهي تستند الى مبادى وخبرات عمرانية اكتسبتها المجتمعات عن طريق التجربة، لكن بدون اطار قانوني مضبوط لا يمكن تطبيق ذلك نظرا لعدة أسباب سنتوصل اليها من خلا هذه الدراسة.

تتطرق إشكالية البحث الى اهمال الطابع العمراني للقصور وابعاد استعماله كبديل لتحقيق التنمية المستدامة في التوسعات العمرانية الحديثة في المدن، بالإضافة الى قصور في تنفيذ المخططات مع العلم ان القوانين والمراسيم التي تحوزها الجزائر من اقوى القوانين وتهدف الى تحقيق التنمية المستدامة.

من هنا نطرح التساؤل الرئيسي للإشكالية الا وهو:

ما هو واقع التخطيط في المدن الصحراوية وما أسباب قصور تطبيق القوانين وبالتالي فشل تحقيق ابعاد التنمية المستدامة في التوسعات الحديثة؟

وللإجابة على هذا السؤال الرئيسي نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما هي الاستدامة وما هو التخطيط المستدام؟
- ✓ ما مدى تطيق القوانين في العمران الصحراوي؟
- ✓ هل يمتلك المواطن الصحراوي الحالي حس الاستدامة؟

الفرضيات:

للإجابة عن السؤال العام والأسئلة الفرعية للوصول الى تحقيق الأهداف المرجوة، فانه يمكن صياغة الفرضيات والتي تعرف بأنها إجابة مؤقتة عن إشكال مطروح ويتم التأكد منها من خلال الدراسة العلمية والميدانية لهدا البحث، وهي على النحو التالي:

- ✓ سوء التخطيط وتسيير المشاريع العمرانية.
- ✓ تحول في ذهنيات القطنين للمدن الصحراوية بين الماضي والحاضر

.

أسباب اختيار الموضوع:

تعتبر المواضيع المتعمقة بالتنمية المستديمة من المواضيع المستجدة خاصة ما يتعلق بالجانب العمراني و التوسعات الجديدة بحيث مازال المشرع الجزائري في مرحلة وضع الاستراتيجيات و ولم يصل بعد إلى مرحلة التطبيق ، ومن اهم الأسباب التي دعتنا إلى اختيار هذا الموضوع:

- ✓ ضرورة تحقيق توسع عمراني مستديم انطلاقا من منظور محلي للوصول الى استمرارية عمرانية تتوافق مع العمران القديم ،وبالتالي التحقيق مبدا الحفاظ على الهوية.
- ✓ الفشل المتكرر للمشاريع رغم الترسانة القانونية القوية.

هذا الأخير يعد اهم سبب انطلقت منه الدراسة.

اهداف الدراسة:

اسعى من خلال هذه الدراسة الى معرفة مبادى تصميم وتخطيط الاحياء الايكولوجية ومعرفة واقع فشل التوسعات الجديدة بالإضافة الى إيجاد أسباب فشل سياسيات الدولة في المجال العمراني الصحراوي بالإضافة الى تحديد الحلقة فارغة بين المواطن والدولة دون أنسي تقديم توصيات لعمران مستدام حديث.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في التنويه الى القانون العمراني ومدى تطبيقه وبالتالي محاولة إيجاد السبب وراء الفشل المتكرر للمشاريع العمرانية التي لا تلبي الحاجة المنوطة بها وبالتالي ان ناتج هذه الدراسة يؤدي الى محاولة الحفاظ على الاستمرارية بين الماضي والحاضر والمستقبل وذلك بتصميم وتخطيط توسعات عمرانية تغطي الحاجة من السكن وتكون سندا وامتدادا واستمرارا للمدينة القائمة تحقيق مبادئ التنمية المستدامة استناد على المسؤولية في تطبيق القانون، فمهمة الحاضر هي احترام المدينة القديمة وبناء بيئة جديدة متناسقة معها لا تضر بالمستقبل العمراني للأجيال القادمة مع المحافظة على الصورة الجمالية للمدينة القديمة.

لهذا تم اختيار مدينة غرداية لأنها تشهد تغيرا كبيرا في العمران مع العلم ان قصورها تدل على العمق الحضاري الضارب في التاريخ، والذي يعكس القيم الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية الراقية التي تصب في معنى الاستدامة.

.

منهجية البحث:

تم انجاز البحث باعتماد المنهج التحليلي عبر عدة مراحل وهي:

. 1البحث النظري:

قمنا فيها بالاطلاع وتجميع الملفات والوثائق التي من شأنها ان تخدم موضوعنا ولها صلة به.

. 2البحث الميداني:

سعينا من خلال هذه المرحلة الى الزيارات الميدانية لمختلف المصالح الإدارية ومجال الدراسة واخذ صور فوتوغرافية للحي ومعاينته، وكذا التواصل مع بعض الباحثين في موضوعنا، لأجل تزويدنا بمعلومات ووثائق تخدمنا. بالإضافة إلى انجاز استمارة استبيانيه شملت 50 عينة من الحي وتوزيعها بصورة عشوائية قصد تدعيم الدراسة بالمعطيات الناقصة.

. 3الكتابة والتحرير:

في هذه المرحلة قمنا بعملية فرز المعلومات والمعطيات المحصل عليها من خلال المراحل السابقة، وتحليلها وانتقاء ما يمكن توظيفه في البحث، وانجاز مخططات الدراسة التحليلية اعتمادا على المعاينة الميدانية والمعطيات المحصلة

خطة العمل :

قسمنا العمل الى ثلاث فصول نظرية وفصل رابع تطبيقي معتمدين على التحليل والميدان في الوصول الى النتائج.

الفصل الأول:

نقوم في هذا الفصل بضبط المفاهيم والمصطلحات التي تساعد على الفهم الدقيق لموضوعنا والذي يعتبر كتمهيد للبحث

الفصل الثاني:

سنعرض مبادئ الأحياء ايكولوجية المستدامة وكذا بعض الأمثلة هذه الاحياء .

الفصل التمهيديدي.....مقدمة عامة
.

الفصل الثالث:

وفيه نقوم بالاحاطة على السياسة العمرانية في الجزائر بالإضافة الى القوانين والمراسيم الصادرة في حق التنمية المستدامة مع دكر المتخلين على المجال الحضري .

الفصل الرابع:
في هذا الفصل سنتطرق الى الدراسة التحليلية الميدانية في محاولة لإثبات للفرضيات ونستخلص جملة المشاكل والنقائص بالحي ومن ثَّم نخلص الى جملة من التوصيات .